A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المؤتمر

الدورة التاسعة والثلاثون

روما 6–13 يونيو/حزيران 2015

المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية
المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
(19–21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014)

موجز

- عقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الذي تشاركت في تنظيمه كل من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية، بنجاح في روما في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.
- عقدت في الفترة التي سبقت المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، سبعة اجتماعات تحضيرية إقليمية وإقليمية فرعية من مايو/أيار 2011 وحتى مارس/آذار 2013، فضلاً عن اجتماع فني تحضيري عُقد في روما من 13 إلى 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.
- عقدت مجموعة عمل مشتركة، مؤلفة من ممثلين من منظمة الأغذية والزراعة وأعضاء من منظمة الصحة العالمية، اجتماعات شهرية من مارس/آذار وحتى سبتمبر/أيلول 2014، بوسيلة فعالة من حيث التكلفة من خلال مؤتمرات عبر الفيديو بين جنيف وروما، وذلك للتفاوض على وثيقتي النتائج الصادرتين عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.
- تم استكمال وثيقتي النتائج، أي إعلان روما عن التغذية وإطار العمل، في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2014 في اجتماع وجهاً لوجه دام خمسة أيام لمجموعة عمل مفتوحة العضوية مكونة من جميع أعضاء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.

ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.

ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

- تم التشاور مع شركاء من الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، بالإضافة إلى ممثلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك عن طريق مشاورات عامة على شبكة الإنترنت بشأن وثيقتي نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، كما أنهم شاركوا في اجتماع مجموعة العمل المفتوحة العضوية.
- إلى جانب الضيوف البارزين الخاصين، شارك ما يربو على 200 2 شخص في المؤتمر، مثلوا 164 عضوا من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، و27 من الأمم المتحدة ومنظمات دولية حكومية أخرى إضافةً إلى 164 منظمة من المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- تضمن المؤتمر خمس جلسات عامة وثلاث موائد مستديرة مواضيعية وتسعة أحداث جانبية. وسبق المؤتمر ثلاثة أحداث خاصة: اجتماع لمنظمات المجتمع المدني؛ واجتماع لمثلي القطاع الخاص؛ واجتماع للبرلمانيين. وتم الإبلاغ عن نتائج اجتماعات الموائد المستديرة والأحداث الخاصة خلال الجلسة الختامية للمؤتمر.
- اعتمد المؤتمر، خلال الجلسة الافتتاحية، بالإجماع إعلان روما عن التغذية وإطار العمل المرافق له.
- يقرّ إعلان روما عن التغذية التحديات المتعددة لسوء التغذية أمام التنمية الشاملة والمستدامة وأمام الصحة؛ ويحدد الإعلان رؤية مشتركة للعمل العالمي لوضع حد لجميع أشكال سوء التغذية؛ ويضع في النهاية عشرة التزامات محددة للعمل لمعالجة سوء التغذية في العقود المقبلة.
- يوفر إطار العمل مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات الطوعية على مستوى السياسات، على شكل 60 إجراءً موصى به، للاسترشاد بها في تنفيذ الالتزامات الواسعة النطاق المنصوص عليها في إعلان روما عن التغذية.
- شملت إجراءات المتابعة التي اتخذتها الأمانة بعد المؤتمر، ما يلي: (أ) تحديد التغذية كموضوع شامل في إطار الهدف 6 للإطار الاستراتيجي المراجع التابع للمنظمة، مع بيان محدد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016–2017، لتأمين المزيد من التعميم للتغذية ضمن الإطار الاستراتيجي بهدف تحسين الدعم للدول الأعضاء؛ (ب) إنشاء حساب أمانة للعمل من أجل التغذية دعماً للحكومات في سعيها إلى تحويل التزامات المؤتمر إلى أفعال ملموسة؛ (ج) تعزيز القدرات في شعبة التغذية للحصول على دعم مخصص لتعبئة الموارد وتفعيل حساب الأمانة للعمل من أجل التغذية، بالإضافة إلى المساعدة في تنسيق أنشطة متابعة المؤتمر؛ (د) المبادرات لضمان الرصد والإبلاغ عن متابعة المؤتمر إلى الأجهزة الرئاسية في المنظمة.
- شملت أنشطة المتابعة التي اضطلعت بها المنظمة بالتعاون مع الشركاء، وخاصة منظمة الصحة العالمية، ما يلي: (أ) خطوات تم اتخاذها لتمكين الجمعية العامة للأمم المتحدة من إقرار إعلان روما عن التغذية وإطار العمل المرافق له، وكذلك لإعلان عقد عمل من أجل التغذية (2016–2025)؛ (ب) جهود تهدف إلى تحسين التنسيق بين الوكالات والتعاون في مجال التغذية، بما في ذلك إنشاء آليات للرصد والإبلاغ؛ (ج) اسهامات ذات صلة بالمؤتمر في معرض إكسبو ميلانو 2015 بهدف تركيز الاهتمام على الأمن الغذائي والتغذية.

الإجراءات المقترح اتخاذها من قبل المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى ما يلي:

(أ) إقرار إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية؛

(ب) حثّ الدول الأعضاء في المنظمة على تنفيذ الالتزامات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية؛

(ج) دعوة الشركاء في الموارد إلى تقديم المساهمات الطوعية لحساب الأمانة للعمل من أجل التغذية؛

(د) توفير التوجيه بشأن المزيد من إجراءات المتابعة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، للمضي قدماً.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

Jomo Kwame Sundaram
منسق شؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية
الهاتف: 0657053566 39+

أولاً – معلومات أساسية

1 – عقد المؤتمر الدولي الثاني للتغذية، الذي تشاركت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في استضافته، بنجاح من 19 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في المقر الرئيسي للفاو في روما. وكان المؤتمر، بوصفه حدث سياسي رفيع المستوى، أول منتدى حكومي دولي عالمي مكرس لمعالجة مشاكل التغذية في العالم في القرن الحادي والعشرين.

2 – وأعرب مؤتمر الفاو عن دعمه التام، في دورته الثامنة والثلاثين، التي عقدت في يونيو/حزيران 2013، للمبادرة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. ووافق على عقد اجتماع فني تحضيري بهدف تحديد المواضيع التي سيتمحور حولها المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وشجع جميع البلدان على ضمان تحضيرات فعالة على المستوى القطري.[1]

3 – وفي الفترة التي سبقت المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، عُقدت سلسلة من الدورات التحضيرية للجمع بين الخبراء وأصحاب المصلحة في مجالات الزراعة والتغذية والصحة. وشملت هذه الدورات سبعة اجتماعات إقليمية وإقليمية فرعية من مايو/أيار 2011 وحتى مارس/آذار 2013، فضلاً عن اجتماع فني تحضيري عُقد في المقرّ الرئيسي للفاو من 13 إلى 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وفّر أساساً مبنياً على المعلومات للتوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن اتخاذ الإجراءات المطلوبة على صعيد السياسات من أجل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.[2]

4 – وتمثل الهدف من وراء المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية فيما يلي: (1) استعراض التقدّم المحرز منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول للتغذية في عام 1992، والاستجابة للتحديات والفرص الجديدة، وتحديد الخيارات المتعلقة بالسياسات لتحسين التغذية؛ (2) جمع قطاعات الأغذية والزراعة والصحة وغيرها من القطاعات معاً ومواءمة سياساتها القطاعية لتحسين التغذية بطريقة مستدامة؛ (3) اقتراح خيارات سياسية وأطر مؤسسية قابلة للتكيّف يمكن أن تعالج بشكل مناسب تحديات التغذية الرئيسية في المستقبل المنظور؛ (4) تشجيع زيادة تناسق السياسات والتماسك السياسي، والمواءمة والتنسيق والتعاون بين قطاعات الأغذية والزراعة والصحة وغيرها من القطاعات؛ (5) تعبئة الإرادة السياسية والموارد اللازمة لتحسين التغذية؛ (6) تحديد الأولويات للتعاون الدولي بشأن التغذية في الأجلين القريب والمتوسط.

[1] الوثيقة C 2013/REP، الفقرتين 80 و81.

[2] *الإجراءات – الاجتماع الفني التحضيري للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية*، روما، إيطاليا، 13– 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

ثانياً – التحضيرات للمؤتمر

5 – وفي أعقاب الاجتماع الفني التحضيري، طلب مجلس الفاو، خلال دورته الثامنة والأربعين بعد المائة المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2013، إلى الأمانة المشتركة للمؤتمر وضع خارطة طريق لعملية حكومية دولية ولمشاورات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وشجّع الأمانة المشتركة على إعداد مسودة صفر لوثيقة نتائج المؤتمر. كما طلب أيضاً إلى الرئيس المستقل للمجلس تيسير العملية.[3]

6 – وطلب المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، في دورته الرابعة والثلاثين بعد المائة المعقودة في يناير/كانون الثاني 2014، من المديرين العامين للمنظمتين أن يتشاركا في القيام بما يلي: (1) إنشاء مجموعة عمل مشتركة (المجموعة) لإعداد مشروعي وثيقتي النتائج، (2) والنظر في إمكانية عقد اجتماع لمجموعة عمل مفتوحة العضوية لوضع وثيقتي النتائج في صيغتهما النهائية.[4]

7 – وتألفت المجموعة من عضوين كحد أقصى يمثلان كل مجموعة إقليمية من المجموعات الإقليمية السبع للفاو وكل إقليم من الأقاليم الستة لمنظمة الصحة العالمية، بقيادة رئيستين مشاركتين ونائبين للرئيستين المشاركتين. وأنيطت بالمجموعة مهمة إعداد مشروع وثيقة نتائج سياسية ومشروع إطار عمل بالتعاون مع الأمانة المشتركة. ومن مارس/آذار إلى سبتمبر/أيلول 2014، عقدت المجموعة، بشكل فعّال من حيث التكلفة، اجتماعات شهرية، من خلال عقد مؤتمرات عبر الفيديو بين جنيف وروما.

8 – وعقدت مجموعة العمل المفتوحة العضوية اجتماعا فعليا في جزأين، تمتع فيه جميع أعضاء الفاو ومنظمة الصحة العالمية بحق تناول الكلمة: أوّلهما في جنيف من 22 إلى 23 سبتمبر/أيلول 2014، والثاني في روما من 10 إلى 12 أكتوبر/تشرين الأول 2014. وخلال هذا الاجتماع الذي استغرق خمسة أيّام، استُكملت المفاوضات بشأن وثيقتي نتائج المؤتمر وتم التوصل إلى توافق في الآراء حول النص الكامل لإعلان روما عن التغذية وإطار العمل[5].

9 – وقدمت اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية التوجيهات على صعيد السياسات للعملية التحضيرية التي ضمت ممثلين من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك من الشركاء التالين: فريق العمل الرفيع المستوى المعني بأزمة الأمن الغذائي العالمية التابع للأمين العام للأمم المتحدة؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ والبنك الدولي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة التجارة العالمية.

---

[3] الوثيقة CL 148/REP الفقرة 11.

[4] القرارين EB 134(2) وEB 134/DIV./3.

[5] مذكرة غلاف وثيقتي نتائج المؤتمر التي أعدتها الرئيستان المشاركتان، الوثيقة ICN2 2014/INF/5 Coor.1.

10 – وجرى التشاور مع الشركاء من الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى والمجتمع المدني ومجتمع البحوث والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات القطاع الخاص بشأن وثيقتي نتائج المؤتمر من خلال مشاورات عامة متعددة عبر شبكة الإنترنت. وقد شاركت هذه الجهات في اجتماع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المذكور أعلاه.

11 – ولتشجيع النظر في المنظورات الإقليمية في وثيقتي النتائج للمؤتمر، قُدمت مذكرة معلومات عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية إلى المؤتمرات الإقليمية الخمسة لمنظمة الأغذية والزراعة التي عقدت في عام 2014، وهي: المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثون للشرق الأدنى؛ المؤتمر الإقليمي الثاني والثلاثون لآسيا والمحيط الهادئ؛ المؤتمر الإقليمي الثامن والعشرون لأفريقيا؛ المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرون لأوروبا؛ والمؤتمر الإقليمي الثالث والثلاثون لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.[6]

ثالثاً – مجريات المؤتمر

12 – وحضر المؤتمر ما مجموعه 164 عضوا من الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك 162 دولة عضوا وعضو منتسب واحد والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن ثلاثة مراقبين. وإلى جانب الضيوف البارزين الخاصين، شارك ما يربو على 2200 شخص في المؤتمر، بما في ذلك 85 وزيرا و23 نائب وزير و82 سفيرا و114 مسؤولا حكوميا آخر رفيع المستوى. وشمل المراقبون المعتمدون 27 مراقبا من الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى إضافةً إلى 164 منظمة من المجتمع المدني والقطاع الخاص. وترد أسماء البلدان والمنظمات المشاركة، في تقرير المؤتمر.[7]

13 – تضمن المؤتمر، بعد الحفل الافتتاحي، خمس جلسات عامة وثلاث موائد مستديرة مواضيعية وتسعة أحداث جانبية.[8] واعتمد المؤتمر بالإجماع إعلان روما عن التغذية وإطار العمل المرافق له، كما هو وارد في المرفقين الأول والثاني. وأدلى كل من الجزائر وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ببيانات عن مواقفهم.[9]

14 – وشمل النقاش العام 19 بيانا من جانب الضيوف الخاصين وشخصيات بارزة أخرى؛ و134 بيانا من رؤساء وفود البلدان و21 بيانا من المنظمات التي حضرت بصفة مراقب. وقد نُشرت البيانات جميعها على الموقع الإلكتروني للمؤتمر[10]. ومن بين الضيوف الخاصين الذين حضروا المؤتمر قداسة البابا فرانسيس الذي صرّح أن الجياع بحاجة إلى

---

[6] المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والدورة الثالثة والثلاثون للمؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سانتياغو، شيلي، 6–9 مايو/أيار 2014، *LARC/14/INF/9*. قدمت الوثيقة نفسها للمؤتمرات الإقليمية الأخرى للمنظمة.

[7] تقرير الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المؤتمر، ديسمبر/كانون الأول 2014، الملحق الرابع. وترد وصلة على شبكة الإنترنت تحتوي على قائمة كاملة بالمشاركين في الفقرة 3 من التقرير.

[8] وفقا للجدول الزمني المتفق عليه في الوثيقة ICN2 2014/INF/1 Rev.1

[9] ترد هذه البيانات في الملحق الأول لتقرير الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المؤتمر.

[10] ترد وصلات الإنترنت في الفقرتين 8 و16 لتقرير الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المؤتمر.

كرامة وليس إلى بر وإحسان؛ وجلالة الملك Letsie الثالث من ليسوتو الذي سلّط الضوء على تكلفة الجوع في أفريقيا؛ وجلالة الملكة Letizia ملكة إسبانيا التي ذكّرت بأن الجوع يعتبر من المسببات الرئيسية للمرض في العالم؛ وسمو الأميرة هيا بنت الحسين التي حذّرت من أن غياب العمل يحوّلنا إلى أداة للجوع.

15 – وغطت الموائد المستديرة المواضيع التالية: (1) التغذية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015؛ (2) تحسين اتساق السياسات للتغذية، مع ثلاث حلقات نقاش تتناول ما يلي: اتساق السياسات الاقتصادية والتغيرات الصحية في الوجبات الغذائية؛ اتساق السياسات للزراعة المراعية للتغذية؛ والتغذية في جميع القطاعات؛ (3) الحوكمة والمساءلة من أجل التغذية، مع حلقتي نقاش تتناول ما يلي: الحوكمة في مجال التغذية؛ والمساءلة في مجال التغذية[11]. وعرضت ملخصات الرئيستين بشأن مداولات الموائد المستديرة خلال الجلسة الختامية للمؤتمر[12].

16 – وتناولت مواضيع الأحداث الجانبية التسعة ما يلي: (1) الأهداف والمساءلة للتغذية وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015؛ (2) التقرير العالمي عن التغذية ومؤشر الجوع العالمي؛ (3) حركة تحسين مستوى التغذية والمساءلة عن التغذية؛ (4) السياسات الزراعية ونظم الأغذية لتحسين التغذية؛ (5) الأطفال الأصحاء والمجتمعات المتنامية: الدعم المقدم من شبكات الأمم المتحدة لجهود البلدان في الحد من التقزم؛ (6) معالجة زيادة الوزن والسمنة؛ (7) الانتقال من برامج شبكات الأمان إلى أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة: الأمن الغذائي ومنظور التغذية؛ (8) تعزيز تحدي القضاء على الجوع وتحقيقه: الأمم المتحدة في معرض إكسبو ميلانو 2015، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ (9) سلامة الأغذية: حق أو امتياز؟ لماذا تشكل سلامة الأغذية عنصرا أساسيا في الأمن الغذائي والتغذوي.[13]

17 – وبالإضافة إلى الأحداث الرئيسية، عُقدت قبل المؤتمر ثلاثة أحداث خاصة في روما خارج حرم الفاو، وهي: (1) اجتماع لمنظمات المجتمع المدني يومي 17 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014؛ (2) واجتماع لممثلي القطاع الخاص في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014؛ (3) واجتماع للبرلمانيين في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. ورُفعت تقارير بنتائج هذه الأحداث الخاصة الثلاثة إلى المؤتمر في جلسته الختامية[14]. وقبيل انعقاد المؤتمر، نظمت الحركة المعنية بتعزيز التغذية أيضاً تجمّعها العالمي السنوي في برنامج الأغذية العالمي في روما خلال الفترة من 16 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 وقدّمت تقريرا بنتائجه أثناء حدث جانبي خاص بالمؤتمر.

---

[11] ترد وصلة الإنترنت للبرامج المفصلة للموائد المستديرة في الفقرة 21 من تقرير الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المؤتمر.

[12] ترد ملخصات الرئيستين بشأن الموائد المستديرة في المرفق الثالث لتقرير الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المؤتمر.

[13] ترد وصلة الإنترنت للبرامج المفصلة للموائد المستديرة في الفقرة 25 من تقرير الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المؤتمر.

[14] ترد البيانات التي أدلى بها ممثلو الأحداث الثلاثة التي سبقت المؤتمر في الملحق الثاني من تقرير الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المؤتمر.

18 – وقامت الأمانة المشتركة بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية بتجميع التقرير النهائي للمؤتمر في ديسمبر/كانون الأول 2014، وتُرجم بعد ذلك إلى جميع لغات الأمم المتحدة، ثم نُشر على الموقع الإلكتروني للمؤتمر في يناير/كانون الثاني 2015 [15]

رابعاً – نتائج المؤتمر

19 – باعتمادهم لإعلان روما عن التغذية ولإطار العمل المرافق له، جدد قادة العالم التزامهم بوضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى القضاء على سوء التغذية وتحويل نظم الأغذية، لإتاحة النظم الغذائية المغذية للجميع.

إعلان روما عن التغذية

20 – يتمثل الهدف الأساسي من إعلان روما عن التغذية في كونه إعلانا سياسيا، ويقرّ الإعلان أولا بالتحديات المتعددة لسوء التغذية أمام التنمية الشاملة والمستدامة وأمام الصحة؛ ويحدد الإعلان بعد ذلك الرؤية المشتركة للعمل العالمي لوضع حد لجميع أشكال سوء التغذية؛ ويضع في النهاية التزامات محددة للعمل لمعالجة سوء التغذية في العقود المقبلة، كما هو مبين أدناه:

(أ) القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية على مستوى العالم؛

(ب) زيادة الاستثمارات من أجل التدخلات والإجراءات الفعالة لتحسين النظم الغذائية للناس وتغذيتهم؛

(ج) تعزيز نظم الأغذية المستدامة عن طريق وضع سياسات عامة متسقة، من الإنتاج إلى الاستهلاك، وعبر القطاعات ذات الصلة؛

(د) إبراز أهمية التغذية ضمن الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل والبرامج الوطنية ذات الصلة ومواءمة الموارد الوطنية بناء عليه؛

(هـ) تحسين التغذية من خلال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية بواسطة البحوث العلمية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، والتنمية والابتكار ونقل التكنولوجيا الملائمة؛

(و) تشجيع وتسهيل المساهمات والإجراءات من قبل جميع أصحاب المصلحة وتشجيع التعاون بين البلدان وداخلها؛

(ز) وضع السياسات والبرامج والمبادرات لضمان النظم الغذائية الصحية طوال الحياة؛

(ح) تمكين الأشخاص وتكوين بيئة مواتية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اختيار المنتجات الغذائية من أجل ممارسات غذائية صحية ومتنوعة، والممارسات المناسبة لتغذية الرضع والأطفال، من خلال تحسين المعلومات والتثقيف بشأن الصحة والتغذية؛

(ط) تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان روما عن التغذية من خلال إطار العمل؛

[15] يرد تقرير الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المؤتمر على العنوان الشبكي التالي: http://www.fao.org/3/a-mm531e.pdf.

(ي) إعطاء الاعتبار الواجب لدمج الرؤية والالتزامات الواردة في إعلان روما عن التغذية في خطّة التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك هدف عالمي محتمل ذي صلة؛

إطار العمل

21 – يوفر إطار العمل مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات الطوعية على مستوى السياسات، على شكل 60 إجراءً موصى به، للاسترشاد بها في تنفيذ الالتزامات الواسعة النطاق المنصوص عليها في إعلان روما عن التغذية. وتتضمن الرسائل الرئيسية الواردة في إطار العمل ما يلي:

(أ) تعتبر البيئة السياساتية التمكينية جوهرية للتنفيذ الفعّال للسياسات الرامية إلى تحسين التغذية. وهذا يعني التزاماً سياسياً صريحاً، واستثماراً أكبر، وسياسات وخطط حكومية مشتركة، إلى جانب آليات حوكمة ذات أصحاب مصلحة متعددين؛

(ب) تعتبر نظم الأغذية المستدامة أساسية لتعزيز النظم الغذائية الصحية، ولا بد من توفير حلول مبتكرة لنظم الأغذية؛

(ج) ويتسم الإعلام والتثقيف فيما يخص الممارسات الغذائية الصحية بأهمية حيوية، لكن يجب أن يتمّ أيضاً تمكين المستهلكين من خلال تمكين بيئات الأغذية التي توفّر نظماً غذائية آمنة ومتنوّعة وصحية؛

(د) يعتبر نهج نظم الأغذية مهماً، لكن ينبغي أيضاً اتخاذ إجراءات متسقة في قطاعات أخرى. وتشمل هذه القطاعات التجارة الدولية والاستثمار، والتثقيف والإعلام في ميدان التغذية، والحماية الاجتماعية، وتقديم النظام الصحي لتدخلات تغذوية مباشرة وخدمات صحية أخرى من أجل تعزيز التغذية والمياه والإصحاح والنظافة، وسلامة الأغذية؛

(هـ) ولغرض المساءلة، يعتمد هذا الإطار الغايات العالمية الحالية لتحسين تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال ولخفض عامل المخاطرة للأمراض غير المعدية.

22 – تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الإجراءات على المستوى القطري، بالحوار مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وبالتالي، تتوجه التوصيات الواردة في إطار العمل أساساً إلى القادة الحكوميين، الذين سيقومون، وفقاً لاحتياجاتهم وظروفهم وأولوياتهم الخاصة، بالنظر في مدى ملاءمة دمج السياسات والإجراءات الموصى بها في خططهم للتغذية والصحة والزراعة والتعليم والتنمية والاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، تلعب منظومة الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، دورا هاما في دعم الجهود الوطنية والإقليمية لتعزيز التعاون الدولي في مجال رصد ومتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

23 – وتدعو التوصيات الستين الواردة في إطار العمل إلى إجراءات متنوعة يمكن تجميعها بشكل عام في ست مجموعات على النحو التالي:

(أ) *تهيئة بيئة تمكينية للعمل الفعال* (التوصيات 1–7)؛

(ب) *زيادة الإجراءات لنظم غذائية مستدامة تعزز نظم غذاء صحية* (التوصيات 8–16)؛

(ج) *تحقيق الأهداف العالمية للغذاء والتغذية من خلال التجارة والاستثمار الدوليين* (التوصيات 17–18)؛

(د) *تعزيز الحماية الاجتماعية والتثقيف التغذوي والمعلومات لبناء القدرات* (التوصيات 19–24)؛

(هـ) *إنشاء نظم صحية قوية وقادرة على التكيف للتصدي لجميع أشكال سوء التغذية* (التوصيات 25–27)؛

(و) *تحسين آليات المساءلة المعنية بالتغذية* (التوصيات 28–60).

رابعاً – متابعة المؤتمر

ألف – الإجراءات داخل الفاو

تعميم التغذية في الإطار الاستراتيجي

24 – وفي متابعة مباشرة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، تم إدراج التغذية، باعتبارها موضوعاً شاملاً، في الخطة المتوسطة الأجل المراجعة للفترة 2014–2017، في إطار الهدف 6 المتعلق بالجودة التقنية والمعرفة والخدمات[16]، وقد شجع المؤتمر ذلك خلال دورته الحادية والخمسين بعد المائة التي عقدت في مارس/آذار 2015. وسيتم ضمان جودة واتساق عمل المنظمة في مجال التغذية من خلال نتيجة جديدة (6-5)، توفر مؤشرات وموارد لتقود الفاو العمل الفني الإجمالي المتعلّق بالتغذية لتوفير الدعم الفني إلى البلدان الأعضاء، مع تعزيز تنفيذ حد أدنى من المعايير ونهج مؤسسي لتعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية، بتوجيه من استراتيجية ورؤية الفاو اللتين تخصان التغذية[17]. كما أن النتيجة 6-5 ستغطي الدعم الفني لتعبئة الموارد والتواصل في مجال التغذية، والتنسيق على مستويي السياسات والإجراءات التشغيلية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون مع وكالات الأمم المتحدة لتجميع التقارير عن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في إعلان روما بشأن التغذية.

25 – وانعكست هذه الجهود مؤخراً من خلال إقرار *الخطوط التوجيهية لتعميم التنوّع البيولوجي في السياسات والبرامج وخطط العمل الوطنية والإقليمية في مجال التغذية*[18] من جانب هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة خلال دورتها الخامسة (19–23 يناير/كانون الثاني 2015). وتؤيّد الخطوط التوجيهية تطوير زراعة مراعية للتغذية تأخذ بعين الاعتبار تركيبة المغذيات في التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة لمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله.

26 – وتنسّق شعبة التغذية عمل الفاو الخاص بالتغذية وترفع التقارير عنه عن طريق فريق مؤلف من ممثلين عن المكاتب والفرق الأساسية المعنية بالأهداف الاستراتيجية التي تتولى تنفيذ الأنشطة المرتبطة.

---

[16] الوثيقة C 2015/3.

[17] الوثيقة PC 112/2.

[18] *التنوع البيولوجي والتغذية*، الوثيقة CCGRFA-15/15/16.

27 – وستنفّذ الفاو خلال عام 2015 وفترة السنتين التي تليها أنشطة دعماً لنتائج المؤتمر، ولا سيما ضمن أقسام إطار العمل المرتبطة مباشرة بولاية المنظمة. ويسلّط الضوء في ما يلي، على بعض الأمثلة عن العمل الجاري الذي ستستمر الفاو في تعزيزه.

استحداث بيئة مواتية للعمل بشكل فعّال

28 – وسعياً إلى تعزيز الأثر التغذوي للسياسات والبرامج الغذائية والزراعية ورصده، ستزيد الفاو مساعدتها الفنية إلى البلدان وستضاعف جهودها في مجال تنمية القدرات لتعميم التغذية في السياسات والبرامج القطاعية المرتبطة بالنظم الغذائية. وستنشر الفاو على المستوى العالمي صكوكاً وأدوات وخطوطاً توجيهية رئيسية لتيسير التدريب وتنمية القدرات. وستواصل الفاو كذلك العمل مع الشركاء على غرار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، لتعميم التغذية في برامج الاستثمار الزراعي.

29 – وستواصل الفاو عملها ضمن شراكة مع منظمة الصحة العالمية من أجل إسداء المشورة العلمية بشأن التغذية إلى هيئة الدستور الغذائي من خلال لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية. وستقوم المنظمة بتعزيز عملها في مجال الأغذية والتوسيم التغذوي وستضع دليلاً عن التوسيم التغذوي لبناء قدرات البلدان على اعتماد وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالتوسيم التغذوي، التي تضمن حصول المستهلكين على معلومات واضحة عن النوعية التغذوية للأغذية.

نظم الأغذية المستدامة تعزز النظم الغذائية الصحية

30 – وستواصل الفاو دعم البلدان لاستعراض السياسات والاستراتيجيات وخطط الاستثمار والبرامج الخاصة بهم وتحديثها بهدف تحسين دمج أهداف التغذية في الهدف الاستراتيجي 4 ليتم تعزيز التغذية من خلال النظم الغذائية.

31 – وسيُعزز التعاون بين إدارات الفاو وشُعبها بهدف تحسين النتائج التغذوية، وذلك من خلال سلاسل القيمة الأنسب، لا سيما مع إشراك أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين.

التجارة والاستثمار الدوليان

32 – ستواصل الفاو توفير المعلومات والتحليلات إلى البلدان الأعضاء لتوجيه عمليات وضع السياسات والأنظمة الخاصة بالتجارة والاستثمار التي تدعم تحسين أنماط استهلاك الأغذية والحالة التغذوية وتنفيذها. ويتضمّن ذلك على سبيل المثال، دعم الأعضاء وغيرهم من أصحاب المصلحة في تنفيذ المبادئ الخاصة بالاستثمارات الزراعية المسؤولة ونظم الأغذية التي تعزز القيمة التغذوية للأغذية والمنتجات الزراعية، من ضمن توصيات أخرى. وسيوفّر إصدار عام 2015 للتقرير عن حالة أسواق السلع الزراعية، بنشره هذه المعارف، فهماً أفضل للعلاقة القائمة بين التجارة والحالة التغذوية.

33 – وبهدف تعزيز قدرات البلدان على المشاركة بفعالية أكبر في المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن التجارة، ستنمّي الفاو قدرات البلدان الأعضاء على دمج التوجيه الدولي بشأن الاستثمار المسؤول من أجل التغذية والأمن الغذائي في سياساتهم واستراتيجياتهم وقوانينهم الزراعية.

34 – وستيسّر الفاو الحوار بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص بشأن وضع نظم الأسواق القائمة على القواعد، والتدخلات على مستوى السياسات التجارية، لضمان بيئات أفضل من أجل الاستثمار في تنمية النظم الغذائية التي من شأنها تحسين الأمن التغذوي.

35 – وستواصل المنظمة دعمها الحالي التقني وفي مجال السياسات للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من خلال برنامج التنمية الزراعية الشامل في أفريقيا، من أجل تحسين التخطيط الاستثماري الذي يراعي التغذية، وفي نفس الوقت، رفع مستوى الدروس المستفادة وتكييفها للأقاليم الأخرى، مثل آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

التثقيف والمعلومات في مجال التغذية

36 – وستوطّد المنظمة عملها وتوسع نطاقه في مجال المعلومات والتثقيف التغذوي عن طريق تحديد خيارات السياسات المناسبة وتعزيزها فضلاً عن وضع رزمة من الأدوات الرامية إلى إيجاد قدرات ومهارات مؤسسية للترويج لنظم غذائية صحية ومتنوعة. كما ستقوم الفاو بتوفير الدعم المباشر للبلدان من أجل وضع خطوط توجيهية تغذوية وتنفيذها، بالتعاون مع الشركاء بما في ذلك منظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، ستجري الفاو استعراضاً للخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية الوطنية والدولية التي تعالج مفهوم النظم الغذائية المستدامة والصحية، وذلك بهدف مراجعة التوجيهات العلمية الدولية في هذا الصدد.

37 – وستعزز الفاو عملها الجاري وتوسع نطاقه لإدراج التثقيف الغذائي في المناهج المدرسية والترويج لعادات أكل صحية طوال الحياة. وسيتم الشروع بالعمل لدعم البلدان على تحديد معايير تغذوية لوضع برامج مستدامة ومرتبطة بالزراعة المحلية للتغذية المدرسية. وسيتم إنشاء الروابط مع البرامج من المزرعة إلى المدرسة لضمان التآزر والتكامل من أجل تحقيق نتائج أفضل لتغذية الأطفال.

الحماية الاجتماعية

38 – وستعمل الفاو أيضاً على دعم البلدان والشركاء لتعميم التغذية على مستوى الحماية الاجتماعية والسياسات والبرامج الخاصة ببناء القدرة على الصمود عن طريق الهدفين الاستراتيجيين 3 و5، مع التركيز على تنمية قدرات الشركاء على وضع خطط مراعية للتغذية، وتوفير التوجيه الفني لتعزيز أثر الحماية الاجتماعية وبرامج الصمود على التغذية ورصد هذا الأثر.

39 – وتعمل الفاو على تعزيز الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالأغذية والتغذية في المدارس في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بهدف تحسين تغذية الأطفال من خلال إدراج التثقيف التغذوي في برامج التغذية المدرسية المستدامة وربطه بالزراعة المحلية. وتعزز مبادرة "الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا"، المشتركة بين الفاو وبرنامج الأغذية العالمي والبرازيل في خمس بلدان أفريقية، الأمن الغذائي والتغذوي، وتدعم توليد الدخل على مستوى الأسرة من خلال مدّ برامج التغذية المدرسية بالأغذية المزروعة محلياً. ويساهم هذا العمل في تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن "الشراكة المتجددة للقضاء على الجوع في أفريقيا".

تشغيل حساب الأمانة للعمل من أجل التغذية

40 – واستناداً إلى التوصية 4 من إطار العمل التي تدعو إلى زيادة الاستثمارات المسؤولة والمستدامة في التغذية، وتوليد موارد إضافية من خلال أدوات تمويل مبتكرة، أنشأت الفاو حساب الأمانة للعمل من أجل التغذية لدعم الحكومات في تحويل التزامات المؤتمر إلى إجراءات ملموسة.

41 – ومن شأن حساب الأمانة المتعدد الجهات المانحة هذا أن يصبح القناة المفضلة في المنظمة لمواءمة الاشتراكات غير المخصصة أو تلك المخصصة بصورة محدودة من الناحية التغذوية، وتعبئة الموارد الخاصة بالبرامج والمشاريع القطرية التي: (1) تعزز البيئات المشجّعة في مجال التغذية؛ (2) وتروج للنظم الغذائية المستدامة من أجل نظم غذائية صحية؛ (3) وتدعم الاستثمار والتجارة في سبيل تعزيز التغذية؛ (4) وتعزز الثقافة التغذوية والمعلومات ذات الصلة؛ (5) وتحسّن سلامة الأغذية وإمدادات المياه والإصحاح والنظافة؛ (6) وتوطّد الحماية الاجتماعية لتحسين التغذية؛ (7) وتضمن المساءلة لمتابعة المؤتمر من خلال آليات الرصد المحسّنة.

42 – وستوفّر لجنة توجيهية تضم ممثلين من الجهات المساهمة الرئيسية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، التوجيه الاستراتيجي، وسوف تحدد الأولويات بالنسبة إلى الأنشطة الممولة من حساب الأمانة.

43 – شجع المجلس في دورته الحادية والخمسين بعد المائة الشركاء في الموارد على تقديم المساهمات الطوعية لحساب الأمانة. وهكذا، تم توجيه نداء للتبرعات في أوائل أبريل/نيسان 2015. ودعا المدير العام من خلال رسالة الشركاء في الموارد إلى دعم عمل المنظمة المعني بتعزيز التغذية من خلال حساب الأمانة، وخاصة لتمويل الأنشطة والبرامج والمشاريع المتعلقة بالتغذية والناجمة عن التزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية. وتستفيد المنظمة كل فرصة رسمية وغير رسمية لتشجيع الشركاء في الموارد على المساهمة في حساب الأمانة سواء كان من خلال دورات التمويل العادية أو باتخاذ التدابير الخاصة.

44 – وقد تم تعزيز القدرات المتخصصة في شعبة التغذية في الفاو. وإلى جانب المساعدة على تنسيق أنشطة متابعة المؤتمر، يهدف ذلك إلى دعم تنفيذ خطة عمل الحساب الخاصة بحساب الأمانة لتعبئة الموارد وإدارتها والإبلاغ عنها، مع كفالة التخطيط والتشغيل الملائمين للمشاريع والبرامج. وفي هذا السياق، سيتم إنشاء وظيفتين فنيتين جديدتين في شعبة التغذية للأعمال ذات الأولوية في مجال التغذية، وذلك في إطار برنامج العمل والميزانية 2016–2017.

45 – وبالإضافة إلى ذلك، سيتم توزيع موظفين معنيين بالتغذية على المكاتب الميدانية بهدف تعزيز القدرة التشغيلية للمنظمة لتحقيق نتائج أفضل في مجال تحسين التغذية في الميدان، وبما يتماشى مع سياسة اللامركزية والتنقّل.

التقارير عن متابعة أعمال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية إلى الأجهزة الرئاسية للفاو

46 – تماشياً مع التوصيات الخاصة بالمساءلة الواردة في إطار العمل، يُطلب من الأجهزة الرئاسية النظر في إمكانية إدراج تقارير عن المتابعة الإجمالية للمؤتمر على جداول أعمال اجتماعاتها العادية. وقبل صدور تقرير المؤتمر الحالي، قدمت أوراق مماثلة إلى الدورات السابقة للمجلس في ديسمبر/كانون الأول 2014 ومارس/آذار 2015[19]. وينبغي أن يبقى هذا النوع من التقارير مدرجاً، حسب الاقتضاء، على جداول أعمال الدورات المقبلة للمجلس والمؤتمر لضمان الاستمرارية في الإشراف على تنفيذ التزامات المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

47 – ويتعيّن أيضاً أن تُرفع تقارير عن متابعة المؤتمر إلى المؤتمرات الإقليمية، المذكورة بشكل صريح في التوصية 60 من إطار العمل، عندما تعقد دوراتها في عام 2016 وفي فترات السنتين التالية حسب الاقتضاء.

48 – ويمكن بالمثل للجان الفنية للفاو مناقشة المسائل المتعلّقة بالتغذية والنابعة من تنفيذ توصيات المؤتمر، وإسداء المشورة بشأنها بحسب ولاية كل منها.

باء – الإجراءات خارج الفاو

دعم الجمعية العامة للأمم المتحدة لنتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية

49 – دعا إعلان روما بشأن التغذية الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إقرار وثيقتي نتائج المؤتمر؛ والنظر في إمكانية إعلان "عقد العمل من أجل التغذية" من 2016 إلى 2025 (الفقرة 17). وعليه، توجه المديران العامان لكل من الفاو ومنظمة الصحة العالمية في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2014 برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبين منه اتخاذ الترتيبات اللازمة لتأخذ الجمعية العامة بهذه التوصية التي أثنى عليها المجلس في دورته الحادية والخمسين بعد المائة.

[19] المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المشترك بين الفاو ومنظمة الصحة العالمية (19–21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014)، الوثيقتين CL 150/10 وCL 151/9.

50 – ويكمن الهدف الأساسي من "عقد العمل من أجل التغذية" في ترجمة الالتزامات المنصوص عليها في إعلان روما عن التغذية وإطار العمل المصاحب له المتفق عليها بين الحكومات، إلى إجراءات مستدامة ومتّسقة من جانب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، بموازاة قيام الفاو ومنظمة الصحة العالمية بجهود التنسيق الدولي الإجمالي المشترك. وسيوفّر عقد العمل من أجل التغذية فرصة اتخاذ إجراءات فعّالة خلال فترة 10 سنوات لدعم البلدان على إحراز تقدم ملحوظ في مجال معالجة سوء التغذية، مع تحديد أهداف وغايات واضحة ينبغي تحقيقها.

51 – أعدّت الفاو ومنظمة الصحة العالمية مذكرة مفاهيمية وقدّمتها إلى نيويورك في 10 فبراير/شباط 2015. وسلّطت المذكرة الضوء على سبل ضمان إجراءات مستدامة ومتّسقة من جانب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب مصلحة آخرين، وتوحيد المبادرات العديدة المتعلّقة بالتغذية من خلال عقد العمل من أجل التغذية.

52 – تم اتخاذ خطوات مختلفة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبالتنسيق مع جهات أخرى معنية من منظومة الأمم المتحدة في نيويورك، من أجل تيسير العملية التي ستمكّن الجمعية العامة للأمم المتحدة القيام بما يلي: (1) إقرار إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل؛ (2) إعلان "عقد العمل من أجل التغذية" من 2016 إلى 2025. وفي هذا السياق، تعمل الفاو ومنظمة الصحة العالمية بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين على إعداد المحتويات الموضوعية لعقد العمل المقترح من أجل التغذية. وتدعو الخطوط التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بإعلان العقود الدولية بوضع برنامج عمل له أهداف وأنشطة محددة بوضوح يتم الاضطلاع بها على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

جهود التنسيق والتعاون في مجال التغذية

53 – أشار المجلس، في دورته الخمسين بعد المائة، إلى أن جهود تحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في مجال التغذية يجب أن تستند إلى تعزيز الآليات الموجودة. ورحّب بالخطوات الإضافية التي يجري النظر فيها لتمكين لجنة الأمن الغذائي العالمي من أن تكون المنتدى العالمي الحكومي الدولي المتعدد أصحاب المصلحة المناسب المعني بالتغذية. وخلال الاجتماع المشترك لمكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والمجموعة الاستشارية في 2 فبراير/شباط و2 مارس/آذار 2015، تمت مناقشة ورقة بشأن اللجنة ودورها للنهوض بالتغذية. ورحب الاجتماع عموماً بضرورة اضطلاع اللجنة بدور أبرز في مجال التغذية، ووافق مكتب اللجنة على عدة خطوات على المدى القصير. وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، سيتم النظر في خيارات أخرى من خلال عملية برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات.

54 – وشجع المجلس أيضاً خلال الدورة نفسها، المنظمة على وضع آلية متسقة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمر، بالتعاون مع شركاء آخرين في الأمم المتحدة[20]. وستواصل المنظمة التعاون مع الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة ومنظمات دولية وشركاء آخرين لإعداد التقرير العالمي السنوي عن التغذية.

[20] الفقرة 43 (د) من الوثيقة CL 150/REP.

55 – وبالإضافة إلى ذلك، تطلّع المجلس إلى إدماج إطار العمل في خطة التنمية لما بعد عام 2015، مشدداً على أن التغذية تشكّل عنصراً رئيسياً من عناصر التنمية المستدامة[21]. ووفي هذا الصدد، وضعت لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، في ضوء المدخلات التي قدّمتها الفاو ومنظمة الصحة العالمية ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وثيقة سياسات تشير إلى المجالات المحتملة التي يمكن إدراج التغذية فيها ضمن أهداف التنمية المستدامة المقترحة وعددها 17 هدفاً، مع وضع مؤشرات ذات صلة بالتغذية[22].

56 – وأعرب المجلس خلال دورته الحادية والخمسين بعد المائة عن ارتياحه للإجراءات المذكورة أعلاه التي اتخذتها المنظمة بالتعاون مع الشركاء.

الربط بين متابعة المؤتمر الدولي المعني بالتغذية ومعرض إكسبو ميلانو

57 – وتمشياً مع ما تنص عليه الفقرة 14(ع) من إعلان روما بشأن التغذية، سيُستخدم معرض إكسبو ميلانو 2015 المعنون "تغذية الكوكب، طاقة من أجل الحياة"، كمنصة لنشر رسائل المؤتمر بشأن الأمن الغذائي والتغذية والنهوض بنتائجه على نطاق أوسع، وبالتالي تعزيز الاتساق والتآزر والمواءمة المتبادلة بين هذين الحدثين. وفي هذا الصدد، ستشارك المنظمة في الأحداث التالية التي سيتم تنظيمها في معرض إكسبو ميلانو: (1) "أفكار إكسبو 2015 – ميثاق ميلانو"؛ (2) "التنوع الحيوي الزراعي وتحسين التغذية البشرية"؛ (3) "جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 : الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية". وستتيح جميع هذه الأحداث الفرصة لإدراج الرسائل من المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

سادساً – الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب المؤتمر

58 – إن المؤتمر مدعو إلى ما يلي:

(أ) إقرار إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية؛

(ب) حثّ الدول الأعضاء في المنظمة على تنفيذ الالتزامات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية؛

(ج) دعوة الشركاء في الموارد إلى تقديم التبرعات لحساب الأمانة للعمل من أجل التغذية؛

(د) توفير التوجيه بشأن المزيد من إجراءات المتابعة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، للمضي قدماً.

[21] الفقرة 45 من الوثيقة CL 150/REP.

[22] http://unscn.org/en/publications/nutrition-and-post-2015-agenda/

المرفق الأول

إعلان روما عن التغذية

إذ نرحّب بمشاركة رؤساء الدول والحكومات والضيوف الآخرين الرفيعي المستوى،

1- نحن، الوزراء وممثلي الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية المجتمعين في إطار المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في روما في الفترة من 19 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، الذي تتشارك في تنظيمه الفاو ومنظمة الصحة العالمية، لمواجهة التحديات العديدة المرتبطة بسوء التغذية بجميع أشكالها ولتحديد الفرص المتاحة لمعالجتها في العقود المقبلة.

2- إذ نؤكد من جديد على الالتزامات التي تعهّدنا بها في المؤتمر الدولي الأول المعني بالتغذية لعام 1992، ومؤتمرات القمة العالمية للأغذية لعامي 1996 و2002، ومؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 2009، وكذلك في الأهداف وخطط العمل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك أهداف التغذية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بحلول عام 2025 وخطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها للفترة 2013–2020.

3- إذ نؤكد من جديد على حق كل فرد في الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية بما يتماشى والحق في الحصول على الغذاء الكافي، والحقوق الأساسية لكل فرد في التحرر من الجوع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك من صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة.

التحديات العديدة التي يطرحها سوء التغذية على التنمية الشاملة والمستدامة وعلى الصحة

4- نقرّ بأن سوء التغذية، بجميع أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية، ونقص المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد، والبدانة، لا يؤثر على صحة الأشخاص ورفاههم فحسب من خلال التأثير سلباً على التنمية البشرية الجسدية والعقلية، ويقوض جهاز المناعة ويزيد من تعرّض الإنسان للأمراض السارية وغير السارية ويحد من قدرة البشر على تحقيق إمكاناتهم ويحد من الإنتاجيّة، بل له كلفة اجتماعية واقتصادية عالية ويطرح غير ذلك من أعباء كثيرة على الأفراد والأسر، والمجتمعات المحلية والدول بشكل تداعيات اجتماعية واقتصادية سلبية.

5- نقرّ بأن الأسباب الجذريّة لسوء التغذية معقّدة ومتعددة الأبعاد:

(أ) للفقر والتخلف والوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض دور كبير في انتشار سوء التغذية في المناطق الريفية والحضرية؛

(ب) عدم الحصول، في كل الأوقات، على غذاء كاف من الناحيتين الكمية والنوعية ومراعٍ لمعتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم الغذائية وتفضيلاتهم بما يتماشى مع القوانين والواجبات الوطنية والدولية؛

(ج) غالباً ما يتفاقم سوء التغذية بسبب تغذية الرضع والأطفال وممارسات الرعاية السيئة، وسوء خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وعدم الوصول إلى التثقيف وإلى النظم الصحية الجيدة ومياه الشرب المأمونة، وبسبب الأمراض الناشئة عن الأغذية والإصابات الطفيلية، وابتلاع الملوثات بمستويات مضرة، بسبب الأغذية غير المأمونة، من الإنتاج إلى الاستهلاك؛

(د) وتطرح الأوبئة، على غرار مرض فيروس الإيبولا، تحديات هائلة على الأمن الغذائي والتغذية.

6- نقرّ بأن أشكال سوء التغذية المختلفة تتزامن في معظم البلدان؛ ففي حين تتأثر جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية بمخاطر النظم الغذائية، توجد فوارق شاسعة تتعلّق بالحالة التغذوية والتعرض لعوامل الخطر وكفاية الطاقة الغذائية والمتناول من المغذيات بين البلدان وداخلها.

7- نقرّ بأن بعض التغيّرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يمكن أن تؤثّر على أنماط الأنشطة البدنية والغذائية، ما يؤدي إلى ارتفاع قابلية التعرض للبدانة والإصابة بالأمراض غير السارية من خلال انتشار أنماط الحياة القليلة الحركة، واستهلاك الأغذية التي تحتوي على نسب عالية من الدهون، لا سيما الدهون المشبعة والمتقابلة والسكريات والأملاح/الصوديوم.

8- نقرّ بالحاجة إلى معالجة تأثيرات تغير المناخ والعوامل البيئية الأخرى على الأمن الغذائي والتغذية ولا سيما على كمية الأغذية المنتجة ونوعيتها وتنوعها مع أخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الآثار السلبية.

9- نقرّ بأن حالات النزاع وما بعد النزاع، وحالات الطوارئ في المجال الإنساني والأزمات الممتدة بما فيها، في جملة أمور، موجات الجفاف والفيضانات والتصحر فضلا عن الأوبئة، تشكل عائقا أمام الأمن الغذائي والتغذية.

10- نقرّ بأن النظم الغذائية الحالية تواجه تحديات متزايدة من حيث توفير أغذية كافية وآمنة ومنوعة وغنية بالمغذيات للجميع وتساهم في وجبات غذائية صحية بسبب، جملة أمور منها، القيود التي تفرضها ندرة الموارد والتدهور البيئي فضلا عن الإنتاج غير المستدام وأنماط الاستهلاك والفاقد والمهدر من الأغذية والتوزيع غير المتوازن.

11- نقر بأنّ التجارة تشكل عاملا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وأن السياسات المتعلقة بالتجارة يجب أن تؤدي إلى تشجيع الأمن الغذائي والتغذية للجميع من خلال نظام عالمي للتجارة يكون منصفا وموجها للسوق ونعيد التأكيد على ضرورة الإحجام عن التدابير من طرف واحد التي لا تراعي القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والتي تعرض الأمن الغذائي والتغذية للخطر، بموجب ما ينص عليه إعلان روما 1996.

12- نلاحظ بقلق شديد أن العقود الأخيرة شهدت تقدماً متواضعاً وغير متساو في مجال الحد من سوء التغذية، على الرغم من الإنجازات الهامة في العديد من البلدان، وتظهر التقديرات أن:

(أ) معدّل انتشار نقص التغذية قد انخفض بشكل متواضع، إلا أن العدد المطلق يبقى مرتفعاً بدرجة غير مقبولة، فقد وصل عدد الذين يعانون من الجوع المزمن إلى حوالي 805 ملايين نسمة في الفترة 2012–2014؛

(ب) سوء التغذية المزمن المقاس بمستوى التقزم قد انخفض، إلا أنه بقي يطال 161 مليون طفل دون سن الخامسة في عام 2013، في حين أن سوء التغذية الحاد (الهزال) يطال 51 مليون طفل دون سن الخامسة؛

(ج) يشكّل نقص التغذية أهم الأسباب التي تؤدي إلى وفاة الأطفال دون سن الخامسة، وقد تسبب بنسبة 45 في المائة من مجموع وفيات الأطفال في العالم في عام 2013؛

(د) يعاني أكثر من ملياري شخص اليوم من نقص في المغذيات الدقيقة مثل الفيتامين ألف، واليود والحديد والزنك وغيرها؛

(هـ) وقد شهدت زيادة الوزن والبدانة ارتفاعا سريعا بين الأطفال والبالغين في جميع المناطق، إذ عانى 42 مليون طفل دون سن الخامسة من زيادة الوزن في عام 2013 وأكثر من 500 مليون بالغ من البدانة في عام 2010؛

(و) فضلاً عن عدم كفاية النشاط البدني، تشكّل عوامل الخطر المرتبطة بالنظم الغذائية حوالي 10 في المائة من عبء المرض والعجز على المستوى العالمي.

رؤية مشتركة للعمل على المستوى العالمي من أجل وضع حد لسوء التغذية في كل أشكاله

13- نعيد التأكيد على أن:

(أ) القضاء على سوء التغذية في كل أشكاله يمثّل واجباً لأسباب صحية وأخلاقية وسياسية واجتماعية واقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على الاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم من الفئات الضعيفة إلى جانب الأشخاص الذين يعيشون حالات إنسانية طارئة؛

(ب) وينبغي للسياسات التغذوية أن تشجع على نظام غذائي صحي ومتوازن ومتنوع في مراحل الحياة كافة. ولا سيما يجب إيلاء الاهتمام الخاص إلى الأيام الألف الأولى من بداية الحمل إلى عمر السنتين، وكذلك النساء الحوامل والمرضعات والنساء في سن الإنجاب والمراهقات عبر تشجيع وتعزيز الرعاية الكافية وممارسات التغذية المناسبة بما في ذلك الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى ومواصلتها حتى سنّ السنتين وما بعدها بواسطة التغذية التكميلية المناسبة. يجب التشجيع على الوجبات الغذائية الصحية في روضات الأطفال والمدارس والمؤسسات العامة وفي مكان العمل وفي المنزل فضلا عن تناول الأغذية الصحية من جانب العائلات؛

(ج) وينبغي دعم العمل المنسّق بين مختلف الجهات الفاعلة، عبر جميع القطاعات ذات الصلة، على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، من خلال اعتماد السياسات والبرامج والمبادرات الشاملة بما في ذلك الحماية الاجتماعية، من أجل التصدي للأعباء المتعددة لسوء التغذية ولتشجيع نظم الأغذية المستدامة؛

(د) لا ينبغي أن يستخدم الغذاء كوسيلة للضغط السياسي أو الاقتصادي؛

(هـ) يمكن للتقلب المفرط لأسعار السلع الغذائية والتجارية أن يؤثر سلبا على الأمن الغذائي والتغذية وينبغي رصده بشكل أفضل ومعالجته بسبب التحديات الناجمة عنه؛

(و) يتطلب تحسين النظم الغذائية والتغذية أطرا تشريعية ذات صلة بسلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك للاستخدام المناسب للمواد الكيميائية الزراعية عبر التشجيع على المشاركة في أنشطة هيئة الدستور الغذائي لوضع مواصفات دولية لسلامة الأغذية وجودتها فضلا عن تحسين المعلومات للمستهلكين مع تجنب التسويق والدعاية غير المناسبين للمواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية للأطفال، بحسب ما يوصي به القرار WHA63.14؛

(ز) ينبغي تحسين البيانات والمؤشرات التغذوية بالإضافة إلى قدرات كل البلدان ودعمها، لا سيما البلدان النامية، في مجال جمع البيانات وتحليلها، وذلك للمساهمة في مراقبة أكثر فعالية للتغذية ووضع السياسات والمساءلة؛

(ح) من الضروري تمكين المستهلكين من خلال تحسين المعلومات والتثقيف القائمين على الأدلة فيما يتعلق بالصحة والتغذية لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استهلاك المنتجات الغذائية، من أجل ممارسات غذائية صحية؛

(ط) ينبغي أن تدمج النظم الصحية الوطنية التغذية مع توفير الوصول إلى الرعاية الصحية المتكاملة للجميع عن طريق سلسلة متصلة من نهج الرعاية، بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، والمعالجة وإعادة التأهيل والمساهمة في الحد من عدم المساواة عبر تلبية الاحتياجات المحددة المتصلة بالتغذية ونقاط الضعف لدى مختلف الشرائح السكانية؛

(ي) وينبغي للسياسات في مجال التغذية وغيرها من السياسات ذات الصلة أن تولي اهتماما خاصا للنساء وأن تمكّن النساء والفتيات فتساهم بالتالي في الوصول الكامل والمتساوي للنساء إلى الحماية الاجتماعية والموارد بما في ذلك، من جملة أمور، الدخل والأراضي والمياه والتمويل والتعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا والخدمات الصحية ما يعزز بالتالي الأمن الغذائي والصحة.

14- ونقرّ بما يلي:

(أ) ينبغي للتعاون الدولي والمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل التغذية دعم الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الخاصة بالتغذية ومبادرات المراقبة ذات الصلة واستكمالها، حسب الاقتضاء؛

(ب) يتعزز الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني من خلال نظم أغذية مستدامة ومنصفة وقابلة للوصول في كل الأحوال ومرنة ومتنوعة؛

(ج) للعمل الجماعي دور أساسي في تحسين التغذية، وهو يتطلب التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية؛

(د) يعتبر الوصول غير التمييزي والمضمون للموارد واستخدامها بما يتماشى مع القانون الدولي مهمين للأمن الغذائي والتغذية؛

(هـ) ينبغي تناول النظم الغذائية والزراعية، بما في ذلك المحاصيل والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل شامل، من خلال السياسات العامة المنسقة، مع الأخذ في الحسبان الموارد والاستثمار والبيئة والأشخاص والمؤسسات والعمليات التي تُنتَج من خلالها الأغذية وتُجهّز وتُخزّن وتُوزّع وتُحضّر وتُستهلك؛

(و) يضطلع المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء العاملات في الزراعة، بدور مهم في الحد من سوء التغذية ويجب أن يتلقوا دعم السياسات العامة المتكاملة ومتعددة القطاعات، بحسب المقتضى، التي من شأنها زيادة قدرتهم الإنتاجية ومداخيلهم وتعزيز قدرتهم على الصمود؛

(ز) قد أدّت الحروب والاحتلالات والإرهاب والاضطرابات الأهلية والكوارث الطبيعية وتفشي الأمراض والأوبئة، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان والسياسات الاجتماعية الاقتصادية غير المناسبة، إلى عشرات الملايين من اللاجئين والمهجرين وتأثر السكان المدنيين غير المقاتلين بالحروب والنازحين الذين هم من أكثر المجموعات ضعفاً من الناحية الغذائية؛ وفي أحيان كثيرة تكون الموارد لإعادة تأهيل تلك المجموعات ورعايتها غير كافية على الإطلاق كما تكون حالات النقص التغذوي شائعة. ينبغي لكل الجهات المسؤولة التعاون من أجل ضمان العبور والتوزيع الآمن وفي الوقت المناسب للأغذية والإمدادات الطبية لمن يحتاج إليها، والتي تتماشى مع معتقدات الأفراد وثقافتهم وتقاليدهم وعاداتهم الغذائية وتفضيلاتهم بموجب التشريعات الوطنية والقوانين والموجبات الدولية وميثاق الأمم المتحدة؛

(ح) أما الاستثمار المسؤول في الزراعة[1] بما يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية وفي نظم الأغذية فضروري لتجاوز سوء التغذية؛

[1] تشمل عبارة "الزراعة" في هذه الوثيقة المحاصيل والثروة الحيوانية والحراجة ومصايد الأسماك.

(ط) على الحكومات حماية المستهلكين، ولا سيما الأطفال، من التسويق والدعاية غير المناسبين للأغذية؛

(ي) يتطلب تحسين التغذية أنظمة غذائية صحية ومتوازنة ومتنوعة بما في ذلك الوجبات التقليدية بحسب المقتضى التي تلبي الاحتياجات من المغذيات لجميع المجموعات العمرية وكافة المجموعات ذات الاحتياجات التغذوية الخاصة فيما تتفادى الاستهلاك المفرط للدهون المشبعة والسكريات والملح/الصوديوم مستثنية الدهون المتقابلة، من بين أمور أخرى؛

(ك) ينبغي لنظم الأغذية أن تتيح الوصول إلى الأغذية على مدار العام من أجل تغطية احتياجات الناس من المغذيات وتعزيز الممارسات الغذائية الصحية؛

(ل) ينبغي لنظم الأغذية أن تساهم في الوقاية من الأمراض المعدية ومعالجتها بما في ذلك الأمراض الحيوانية المصدر والتصدي لمقاومة الميكروبات للأدوية؛

(م) ينبغي أن تتسم النظم الغذائية، بما فيها كافة مكونات الإنتاج، بالاستدامة والمرونة والكفاءة في توفير الأغذية المتنوعة بشكل منصف مع إيلاء الاهتمام الواجب لتقييم آثارها على البيئة والصحة؛

(ن) لا بد من الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية على امتداد السلسلة الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة؛

(س) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية أن تعمل معاً بفعالية أكبر من أجل دعم الجهود الوطنية والإقليمية، بحسب الاقتضاء، وتعزيز التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية لتسريع وتيرة التقدم المحرز في مجال التصدي لسوء التغذية؛

(ع) يمثّل معرض "أكسبو ميلانو 2015"، المخصص لموضوع "تغذية الكوكب، طاقة للحياة"، من بين فعاليات ومنتديات أخرى ذات صلة، فرصةً قيّمة للتشديد على أهمية الأمن الغذائي والتغذية وسوف يقوم بتوعية الرأي العام وتعزيز النقاش وإبراز نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

الالتزام بالعمل

15- نحن نلتزم بـ:

(أ) القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية على مستوى العالم، لا سيما القضاء على سوء التغذية، والتقزّم والهزال ونقص الوزن وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة؛ وفقر الدم لدى النساء والأطفال، ضمن غيرها من أوجه النقص في المغذيات الدقيقة؛ وكذلك عكس الاتجاهات المتنامية في زيادة الوزن والبدانة وتخفيف عبء الأمراض غير السارية المرتبطة بالنظم الغذائية لدى جميع الفئات العمرية؛

(ب) زيادة الاستثمارات من أجل التدخلات والإجراءات الفعالة لتحسين النظم الغذائية للناس وتغذيتهم بما في ذلك في حالات الطوارئ؛

(ج) تعزيز نظم الأغذية المستدامة عن طريق وضع سياسات عامة متسقة، من الإنتاج إلى الاستهلاك، عبر القطاعات ذات الصلة وتمكين الوصول على مدار العام إلى أغذية تلبي الاحتياجات التغذوية للناس وتعزز النظم الغذائية الصحية المأمونة والمنوّعة؛

(د) إبراز أهمية التغذية ضمن الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل والبرامج الوطنية ذات الصلة ومواءمة الموارد الوطنية بناء عليه؛

(هـ) تحسين التغذية من خلال تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية بواسطة البحوث العلمية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، والتنمية والابتكار ونقل التكنولوجيا الملائمة بشروط متفق عليها بشكل متبادل، في جملة أمور أخرى؛

(و) تشجيع وتسهيل المساهمات والإجراءات من قبل جميع أصحاب المصلحة لتحسين التغذية وتشجيع التعاون بين البلدان وداخلها، بما في ذلك بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي؛

(ز) وضع السياسات والبرامج والمبادرات لضمان النظم الغذائية الصحية طوال الحياة، بدءا من المراحل الأولى من الحياة وحتى مرحلة البلوغ، بما في ذلك لذوي الاحتياجات التغذوية الخاصة، قبل الحمل وخلاله، ولا سيما خلال الأيام الألف الأولى، وتعزيز وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال أول ستة أشهر ومواصلة الرضاعة الطبيعية حتى سنّ السنتين وما بعدها مع التغذية التكميلية المناسبة، والتغذية العائلية والمدرسية الصحية وخلال مرحلة الطفولة، وكذلك أنواع التغذية المتخصصة الأخرى؛

(ح) تمكين الأشخاص وتكوين بيئة مؤاتية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن اختيار المنتجات الغذائية من أجل ممارسات غذائية صحية ومتنوعة، والممارسات المناسبة لتغذية الرضع والأطفال، من خلال تحسين المعلومات والتثقيف بشأن الصحة والتغذية؛

(ط) تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا الإعلان من خلال إطار العمل الذي سيسهم أيضا في ضمان المساءلة ورصد التقدم المحرز في أهداف التغذية العالمية؛

(ي) إعطاء الاعتبار الواجب لدمج الرؤية والالتزامات الواردة في هذا الإعلان في خطّة التنمية لما بعد عام 2015، بما في ذلك هدف عالمي محتمل ذي صلة؛

16- ندعو الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع غيرهما من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، وكذلك منظمات دولية أخرى، إلى دعم الحكومات الوطنية، وبناء على الطلب، وضع وتعزيز وتنفيذ سياساتها وبرامجها وخططها من أجل التصدي للتحديات المتعددة الناجمة عن سوء التغذية.

17– ونوصي بأن تقرّ الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان روما عن التغذية فضلاً عن إطار العمل الذي يتيح مجموعة من البدائل والاستراتيجيات الطوعية للسياسات لكي تستخدمها الحكومات، بحسب ما تراه مناسبا، وبأن تنظر في إعلان "عقد العمل من أجل التغذية" من 2016 إلى 2025، من ضمن الهياكل القائمة والموارد المتاحة.

المرفق الثاني

إطار العمل

من الالتزامات إلى العمل

معلومات أساسية

1- سُجّل تحسن ملحوظ في خفض الجوع وسوء التغذية لسكان العالم منذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالتغذية في عام 1992. غير أن التقدم على مسار خفض الجوع وخفض نقص التغذية كان ولا زال متفاوتا وبطيئا بصورة غير مقبولة. ويتمثّل التحدي الرئيسي اليوم في تحسين التغذية بصورة مستدامة عبر تنفيذ سياسات متسقة وإجراءات منسقة تنسيقاً أفضل في مختلف القطاعات ذات الصلة.

الغرض والغايات

2- طبيعة إطار العمل هذا طوعية. وغرضه هو توجيه تنفيذ الالتزامات الواردة في "إعلان روما عن التغذية" الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية الذي انعقد في روما، إيطاليا، في 19-21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وبالبناء على الالتزامات والأهداف والغايات القائمة، يوفر إطار العمل هذا مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات السياساتية التي يمكن للحكومات[1]، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تدرجها حسب الاقتضاء في خططها الوطنية للتغذية والصحة والزراعة[2] والتنمية والاستثمار وأن تأخذها في الاعتبار لدى التفاوض بشأن اتفاقات دولية لتحقيق تغذية أفضل للجميع.

3- بما أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الإجراءات على المستوى القطري في حوار مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية المتأثرة، تتوجّه التوصيات العامة أساساً إلى القادة الحكوميين. وسينظر هؤلاء في مدى ملاءمة السياسات والإجراءات الموصى بها بالعلاقة مع الاحتياجات والظروف الوطنية، كما مع الأولويات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الأطر القانونية. ولغرض المساءلة، يعتمد هذا الإطار الغايات العالمية الحالية لتحسين تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال[3] ولتحقيق خفض عامل المخاطرة للأمراض غير المعدية[4] التي يتوخى تحقيقها بحلول عام 2025.

---

[1] تشمل عبارة "الحكومات" الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى بشأن المسائل التي من اختصاصها.

[2] تشمل عبارة "الزراعة" في هذه الوثيقة المحاصيل والثروة الحيوانية والحراجة ومصايد الأسماك.

[3] هي (1) خفض عدد الأطفال دون سن الخمس سنوات المصابين بالتقزم على الصعيد العالمي بنسبة 40 في المائة؛ و(2) خفض فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب بنسبة 50 في المائة؛ و(3) خفض الوزن المتدني عند الولادة بنسبة 30 في المائة؛ و(4) عدم زيادة السمنة لدى الأطفال؛ و(5) زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية خلال الأشهر الستة الأولى إلى نسبة 50 في المائة على الأقل؛ و(6) خفض الهزال لدى الأطفال والحفاظ عليه ما دون نسبة الـ 5 في المائة.

[4] هي (1) خفض تناول الملح بنسبة 30 في المائة؛ (2) وقف تزايد انتشار السمنة لدى المراهقين والبالغين.

مجموعة الخيارات السياساتية والبرامجية الموصى بها

4- يوصى بمجموعة الخيارات السياساتية والبرامجية التالية لتهيئة بيئة تمكينية ولتحسين التغذية في القطاعات جميعها.

إجراءات موصى بها لتهيئة بيئة تمكينية للعمل الفعّال

- **التوصية 1:** تعزيز الالتزام السياسي والمشاركة الاجتماعية لتحسين التغذية على المستوى القطري من خلال الحوار السياسي والدعاوة.
- **التوصية 2:** وضع خطط وطنية للتغذية، أو تنقيحها حسب الاقتضاء، واحتساب كلفتها، والتوفيق بين السياسات التي تؤثر في التغذية لدى مختلف الوزارات والوكالات وتعزيز الأطر القانونية والقدرات الاستراتيجية للتغذية.
- **التوصية 3:** القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز ووضع آليات وطنية للأمن الغذائي والتغذية عبر الإدارات الحكومية وبين القطاعات تضم أصحاب المصلحة المتعددين للإشراف على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والاستثمارات الأخرى في التغذية. وقد تدعو الحاجة إلى آليات كهذه على مستويات مختلفة مع ضوابط قوية ضد سوء الاستخدام وتضارب المصالح.
- **التوصية 4:** زيادة الاستثمار المسؤول والمستدام في التغذية، وخاصة على المستوى القطري بتمويل محلي؛ وتوليد موارد إضافية من خلال أدوات تمويل مبتكرة؛ واستقطاب شركاء في التنمية لزيادة المعونة التنموية الرسمية في مجال التغذية وتشجيع الاستثمارات الخاصة حسب الاقتضاء.
- **التوصية 5:** تحسين توفر وجودة وكمية وتغطية وإدارة نظم المعلومات المتعددة القطاعات المتعلقة بالتغذية لتحسين وضع السياسات والمساءلة.
- **التوصية 6:** تعزيز التعاون فيما بين البلدان، مثل التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن التغذية والأغذية والتكنولوجيا والبحوث والسياسات والبرامج.
- **التوصية 7:** تعزيز حوكمة التغذية وتنسيق سياسات واستراتيجيات برامج وصناديق ووكالات منظومة الأمم المتحدة، كل منها ضمن ولايته.

إجراءات موصى بها لإمدادات غذائية مستدامة تعزز نظم غذاء صحية

- **التوصية 8:** مراجعة السياسات والاستثمارات الوطنية وإدراج أهداف التغذية في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالأغذية والزراعة لتعزيز الزراعة المراعية للتغذية لضمان الأمن الغذائي وتمكين نظم غذائية صحية.

- **التوصية 9**: تدعيم الإنتاج والتجهيز المحليين للأغذية، لا سيما من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة[5] والمزارعين الأسريين، وإيلاء اهتمام خاص لتمكين المرأة، مع التسليم بأن للتجارة الكفؤة والفعّالة أهمية رئيسية في تحقيق أهداف التغذية.
- **التوصية 10**: تشجيع تنويع المحاصيل، بما في ذلك المحاصيل التقليدية غير المستغلة استغلالاً كافيا، والمزيد من إنتاج الفواكه والخضراوات، والإنتاج المناسب للمنتجات ذات المصدر الحيواني حسب الحاجة، مع تطبيق الممارسات المستدامة للإنتاج الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية.
- **التوصية 11**: تحسين تكنولوجيات التخزين والحفظ والنقل والتوزيع وبناها التحتية لخفض الانعدام الموسمي للأمن الغذائي وفقدان وهدر المغذيات.
- **التوصية 12**: إقامة وتدعيم المؤسسات والسياسات والبرامج والخدمات لتعزيز قدرة الإمدادات الغذائية على التكيف في المناطق المعرضة للأزمات، بما في ذلك المناطق المتأثرة بتغير المناخ.
- **التوصية 13**: وضع واعتماد وتكييف خطوط توجيهية دولية بشأن النظم الغذائية الصحية، حسب الاقتضاء.
- **التوصية 14**: تشجيع الخفض التدريجي للدهون المشبعة والسكريات والملح/الصوديوم والدهون المهدرجة في الأغذية والمشروبات، للحيلولة دون إفراط المستهلكين في تناولها وتحسين المحتوى الغذائي، حسب الاقتضاء.
- **التوصية 15**: لتشجيع النظم الغذائية الصحية، استكشاف الأدوات التنظيمية والطوعية –مثل سياسات التسويق والدعاية والتوسيم والحوافز أو المثبطات الاقتصادية وفقاً لقواعد هيئة الدستور الغذائي ومنظمة التجارة العالمية.
- **التوصية 16**: وضع معايير أغذية أو قائمة على المغذيات لجعل النظم الغذائية الصحية ومياه الشرب الآمنة متاحة في المرافق العامة مثل المستشفيات ومرافق رعاية الأطفال وأماكن العمل والجامعات والمدارس وخدمات إعداد الأطعمة والمكاتب الحكومية والسجون وتشجيع إقامة مرافق للإرضاع الطبيعي.

إجراءات موصى بها للتجارة والاستثمار الدوليين

- **التوصية 17**: تشجيع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة على تحديد فرص تحقيق الأهداف الغذائية والتغذوية العالمية من خلال سياسات الاستثمار والتجارة.
- **التوصية 18**: تحسين توفر الإمدادات الغذائية وإمكان الحصول عليها عبر اتفاقيات وسياسات تجارة مناسبة والعمل على ضمان ألا يكون لمثل هذه الاتفاقيات والسياسات تأثير سلبي على الحق في الغذاء الكافي في بلدان أخرى[6].

---

[5] يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة العاملين في مجالي الزراعة والأغذية والصيادين التقليديين والرعاة والسكان الأصليّين ومن لا يملكون أراض (لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، 2013).

[6] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/68/177، الفقرة 25.

إجراءات موصى بها للتثقيف التغذوي وتوفير المعلومات عن التغذية

- **التوصية 19**: تنفيذ تدخلات تثقيف تغذوي وتوفير معلومات بناء على الخطوط التوجيهية الوطنية للنظم الغذائية وتنفيذ سياسات متسقة للأغذية والنظم الغذائية من خلال تحسين المناهج الدراسية والتثقيف التغذوي في خدمات الصحة والزراعة والحماية الاجتماعية وتدخلات مجتمعية ومعلومات عند نقاط البيع، بما في ذلك التوسيم.
- **التوصية 20**: بناء مهارات وقدرات التغذية للاضطلاع بأنشطة التثقيف التغذوي لا سيما للعاملين في الخطوط الأمامية وللعاملين الاجتماعيين وموظفي الإرشاد الزراعي والمدرسين وأخصائيي الصحة.
- **التوصية 21**: القيام بحملات تسويق اجتماعي وبرامج إعلامية مناسبة حول تغيير نمط الحياة للترويج للنشاط البدني والتنوّع الغذائي واستهلاك الأطعمة الغنية بالمغذيات الدقيقة، كالفاكهة والخضروات، بما في ذلك الأغذية المحلية التقليدية وأخذ الجوانب الثقافية في الاعتبار، وتحسين تغذية الأطفال والأمهات، وممارسات الرعاية المناسبة، والرضاعة الطبيعية الكافية والتغذية التكميلية، بحيث تكون جميعها موجهة ومكيّفة للجماهير المختلفة ولأصحاب المصلحة المختلفين في نظام الأغذية.

إجراءات موصى بها بشأن الحماية الاجتماعية

- **التوصية 22**: إدراج الأهداف التغذوية في برامج الحماية الاجتماعية وفي برامج شبكة الأمان الخاصة بالمساعدة الإنسانية.
- **التوصية 23**: استخدام التحويلات النقدية والغذائية، بما في ذلك برامج الوجبات المدرسية وأشكال الحماية الأخرى للسكان الأكثر انكشافاً على المخاطر، لتحسين النظم الغذائية من خلال تحسين إمكان الحصول على أغذية تتوافق مع المعتقدات والثقافة والتقاليد والعادات الغذائية وتفضيلات الأفراد وفقا للقوانين والالتزامات الوطنية والدولية، وتكون غذائياً كافية لتوفير نظم غذائية صحية.
- **التوصية 24**: زيادة دخل السكان الأكثر انكشافاً على المخاطر بتوفير وظائف لائقة للجميع، بما في ذلك من خلال تشجيع العمل الحر.

إجراءات موصى بها لنظم صحية قوية وقادرة على التكيف

- **التوصية 25**: تقوية النظم الصحية وتطوير التغطية الصحية الشاملة[7]، لا سيما من خلال الرعاية الصحية الأولية، لتمكين النظم الصحية الوطنية من معالجة سوء التغذية بجميع أشكاله.

[7] وفقاً لفقرة الديباجة رقم 9 من القرار WHA67.14، تعني التغطية الصحية الشاملة أن يحصل الناس جميعاً دون تمييز على مجموعات محددة وطنياً من الخدمات الصحية الأساسية التعزيزية والوقائية والعلاجية والملطفة والتأهيلية الأساسية وأدوية أساسية آمنة ميسورة فعالة ذات جودة، مع ضمان ألا يعرض استخدام هذه الخدمات المستخدمين لضائقة مالية، مع التركيز بشكل خاص على الشرائح السكانية الفقيرة والمنكشفة على المخاطر والمهمشة.

- **التوصية 26**: تحسين دمج الإجراءات المتعلقة بالتغذية في النظم الصحية من خلال استراتيجيات ملائمة لتقوية الموارد البشرية والقيادة والحوكمة وتمويل النظام الصحي وتقديم الخدمات، وكذلك توفير الأدوية الأساسية والمعلومات والرصد.
- **التوصية 27**: توفير وضمان حصول الجميع على كافة الإجراءات التغذوية المباشرة الفعّالة والإجراءات الصحية ذات الصلة التي تؤثر في التغذية من خلال برامج صحة.
- **التوصية 28**: تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال التي وضعتها منظمة الصحة العالمية وخطة التنفيذ الشامل لتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال للفترة 2012–2025 التي أعدتها منظمة الصحة العالمية وخطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة 2013–2020 التي أعدتها منظمة الصحة العالمية من خلال تمويل متناسب وسياسات كافية.

إجراءات موصى بها لتشجيع وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية

- **التوصية 29**: تكييف وإنفاذ المدونة الدولية لتسويق بدائل حليب الأم وقرارات جمعية الصحة العالمية ذات الصلة.
- **التوصية 30**: تنفيذ السياسات والممارسات، بما في ذلك الإصلاحات في مجال العمل، حسب الاقتضاء، لتعزيز حماية الأمهات العاملات[8].
- **التوصية 31**: تنفيذ السياسات والبرامج والإجراءات لضمان أن تؤدي الخدمات الصحية دورا أساسيا في حماية وتعزيز ودعم الرضاعة الطبيعية، بما في ذلك من خلال "مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال".
- **التوصية 32**: من خلال الدعوة والتعليم وبناء القدرات، تشجيع وتعزيز تهيئة بيئة تمكينية يشارك فيها الرجال، ولا سيما الآباء، بنشاط ويتقاسمون المسؤوليات مع الأمهات في رعاية الأطفال الرضع وصغار الأطفال، وفي الوقت نفسه تمكين النساء وتحسين صحتهن وحالتهن التغذوية في جميع مراحل الحياة.
- **التوصية 33**: ضمان أن تعزز السياسات والممارسات في حالات الطوارئ والأزمات الإنسانية الرضاعة الطبيعية وتحميها وتدعمها.

إجراءات موصى بها لمعالجة الهزال

- **التوصية 34**: اعتماد سياسات وإجراءات وحشد تمويل لتحسين تغطية علاج الهزال باستخدام نهج الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد، وكذلك توسيع نطاق معالجة سوء التغذية الحاد وتحسين الإدارة المتكاملة لأمراض الأطفال.
- **التوصية 35**: إدراج التأهب للكوارث ولحالات الطوارئ في السياسات والبرامج ذات الصلة.

[8] كما حددتها اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الأمومة رقم 183 والتوصية 191 المطابقة لها.

إجراءات موصى بها لمعالجة التقزم

- **التوصية 36:** وضع السياسات وتعزيز التدخلات الرامية إلى تحسين تغذية الأمهات وصحتهن، بدءاً بالفتيات المراهقات ووصولاً إلى نهاية فترات الحمل والرضاعة.
- **التوصية 37:** وضع سياسات وبرامج واستراتيجيات لتعزيز الخدمات الصحية المثلى للرضع وصغار الأطفال، وبخاصة الرضاعة الطبيعية الحصرية لمدة تصل ستة أشهر، تتبعها تغذية تكميلية كافية (تمتد من ستة أشهر إلى 24 شهرا).

إجراءات موصى بها لمعالجة زيادة الوزن والسمنة في مرحلة الطفولة

- **التوصية 38:** تقديم مشورة غذائية للنساء أثناء الحمل لكسب الوزن الصحي والتغذية الكافية.
- **التوصية 39:** تحسين الوضع التغذوي للأطفال ونموهم، خاصة من خلال معالجة تعرض الأمهات لتوفر الأغذية المكمّلة وتسويقها ومن خلال تحسين برامج التغذية التكميلية للرضع والأطفال الصغار.
- **التوصية 40:** تنظيم تسويق الأغذية والمشروبات غير الكحولية للأطفال وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية.
- **التوصية 41:** خلق بيئة مواتية تفضي إلى تشجيع ممارسة النشاط البدني لمعالجة نمط الحياة غير النشطة منذ المراحل المبكرة من الحياة.

إجراءات موصى بها لمعالجة فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب

- **التوصية 42:** تحسين المتناول من المغذيات الدقيقة من خلال أغذية غنية بالمغذيات، وخاصة الأغذية الغنية بالحديد عند الاقتضاء، من خلال استراتيجيات التحصين والتكميل، وتشجيع نظم غذائية متنوعة صحية.
- **التوصية 43:** توفير المتناول اليومي من الحديد وحمض الفوليك وغيره من مكملات المغذيات الدقيقة للحوامل كجزء من العناية في مرحلة ما قبل الولادة وبين فترة وأخرى للنساء الحائضات، حيث معدل انتشار فقر الدم 20 في المائة أو أكثر، وعلاجات التخلص من الديدان عند الاقتضاء.

إجراءات موصى بها في مجال الخدمات الصحية لتحسين التغذية

- **التوصية 44:** تنفيذ سياسات وبرامج لضمان حصول الجميع واستخدامهم للناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات. وتوفير علاج وقائي للملاريا للحوامل في المناطق التي تنتشر فيها الملاريا بمعدلات متوسطة إلى مرتفعة.
- **التوصية 45:** توفير معالجات دورية للتخلص من الديدان لجميع الأطفال في سن المدرسة في المناطق الموبوءة.

- **التوصية 46**: تنفيذ سياسات وبرامج لتحسين القدرة على تقديم الخدمات الصحية لمنع الأمراض المعدية الأخرى ومعالجتها[9].
- **التوصية 47**: توفير مكملات الزنك لخفض مدة وحدّة الإسهال لدى الأطفال والحيلولة دون إصابتهم بنوبات لاحقة.
- **التوصية 48**: توفير الحديد، ومن بين أشياء أخرى، مكملات فيتامين (أ) للأطفال في سن ما قبل المدرسة لخفض خطر الإصابة بفقر الدم.
- **التوصية 49**: تنفيذ سياسات واستراتيجيات لضمان أن تحصل النساء على معلومات شاملة وعلى خدمات رعاية صحية متكاملة تضمن الدعم الكافي لحمل آمن وولادة آمنة.

إجراءات موصى بها في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

- **التوصية 50**: تنفيذ سياسات وبرامج تستخدم نُهجاً تشاركية لتحسين إدارة المياه في الزراعة وإنتاج الأغذية[10].
- **التوصية 51**: الاستثمار في تحسين إمكانية حصول الجميع على مياه شرب آمنة، بمشاركة المجتمع المدني وبدعم من الشركاء الدوليين، عند الاقتضاء، والالتزام بذلك.
- **التوصية 52**: تنفيذ سياسات واستراتيجيات تستخدم نُهجاً تشاركية لضمان حصول الجميع على مرافق صحية كافية[11] وتعزيز ممارسات صحية أكثر أماناً، بما في ذلك غسل اليدين بالصابون.

إجراءات موصى بها بشأن سلامة الأغذية ومقاومة الميكروبات للأدوية

- **التوصية 53**: حسب الاقتضاء، وضع وإقامة وإنفاذ وتقوية نظم مراقبة وطنية، بما في ذلك مراجعة وتحديث التشريعات واللوائح التنظيمية الخاصة بسلامة الأغذية، لضمان أن يعمل بمسؤولية منتجو وموردو الغذاء على امتداد سلسلة الأغذية.
- **التوصية 54**: المشاركة بنشاط في عمل هيئة الدستور الغذائي بشأن التغذية وسلامة الأغذية وتنفيذ المعايير المعتمدة دولياً على المستوى الوطني.
- **التوصية 55**: المشاركة والمساهمة في شبكات دولية لتبادل المعلومات بشأن السلامة الغذائية، بما في ذلك إدارة الحالات الطارئة[12].

---

[9] بما في ذلك الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى طفلها والتلقيح ضد الحصبة والعلاج بالمضادات الحيوية للفتيات المصابات بالتهاب في المجاري البولية.

[10] بما في ذلك من خلال خفض هدر المياه في الري واستراتيجيات للاستعمالات المتعددة للمياه (بما يشمل المياه العادمة) والاستخدام الأفضل للتكنولوجيا المناسبة.

[11] بما في ذلك من خلال إجراء تقييم فعال للمخاطر والممارسات الإدارية حول الاستخدام الآمن للمياه العادمة والصرف الصحي.

[12] الشبكة الدولية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية (http://www.who.int/foodsafety/areas_work/infosan/en)

- **التوصية 56**: رفع مستوى الوعي بين أصحاب المصلحة المعنيين بشأن المشاكل التي تطرحها مقاومة الميكروبات للأدوية، وتنفيذ تدابير متعددة القطاعات ملائمة لمعالجة مقاومة الميكروبات للأدوية، بما في ذلك الاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات في الطب البيطري والطب البشري.
- **التوصية 57**: وضع وتنفيذ خطوط توجيهية وطنية للاستخدام الرشيد لمضادات الميكروبات في الحيوانات المنتجة للأغذية وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً التي تعتمدها المنظمات الدولية المختصة للحدّ من الاستخدام غير العلاجي لمضادات الميكروبات والتخلص التدريجي من استخدامها كمواد محفزة للنمو في ظل عدم توفر تحليل للمخاطر على النحو المبين في مدونة الدستور الغذائي للممارسات CAC/RCP61-2005.

توصيات تتعلق بالمساءلة

- **التوصية 58**: تُشجّع الحكومات الوطنية على وضع أهداف تغذوية ومعالم لمراحل وسيطة تتسق مع الإطار الزمني للتنفيذ (2016–2025) وكذلك مع الأهداف العالمية للتغذية والأمراض غير المعدية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية. وهي مدعوة إلى أن تدرج في أطرها الوطنية للرصد مؤشرات للنتائج التغذوية متفق عليها دولياً (لتتبع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الوطنية)، وتنفيذ برامج التغذية (بما في ذلك تغطية التدخلات) وبيئة سياسات التغذية (بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والقدرات والاستثمارات في مجال التغذية)[13]. وينبغي أن يتم الرصد إلى أقصى حد ممكن بواسطة الآليات القائمة.
- **التوصية 59**: ستجمع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية معاً التقارير عن تنفيذ التزامات "إعلان روما بشأن التغذية" بتعاون وثيق مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على أساس التقييمات الذاتية للبلدان وكذلك المعلومات المتاحة من خلال آليات الرصد والمساءلة (على سبيل المثال، تقارير التقييم الذاتي لحركة "تعزيز التغذية"، والتقارير المقدمة إلى مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وجمعية الصحة العالمية وتقرير التغذية العالمي).
- **التوصية 60**: يطلب من الأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة النظر في وضع تقارير عن المتابعة الشاملة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية على جداول أعمال الدورات العادية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة واجتماعات اللجان الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، ربما على أساس مرة كل سنتين. ويطلب أيضاً من المديرين العامّين لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إحالة مثل هذه التقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

[13] يمكن وضع أطر للرصد بناء على إطار الرصد العالمي لتغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال، وإطار رصد خطة العمل العالمية المتعلقة بالأمراض غير المعدية، فضلا عن مؤشرات رصد الأمن الغذائي (انتشار سوء التغذية للفاو، والمقياس التجريبي لانعدام الأمن الغذائي، وغير ذلك من المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع).